الأمم المتحدة



Distr.: General
19 December 2001
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٤٤١ التي عقدها مجلس الأمن يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس البند المعنون ”الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية“، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس بالبيان التالي:

”يشير مجلس الأمن بقلق إلى استمرار نهب الموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية بلا هوادة. ويدين المجلس هذه الأنشطة لكونها تفضي إلى إدامة أمد الصراع الدائر في البلد وإلى إعاقة التنمية الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومفاقمة معاناة شعبها، ويؤكد المجلس من جديد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، بما في ذلك سيادتها على مواردها الطبيعية.

”ويشدد مجلس الأمن على ما يلي:

- وجوب منع أي أطراف خارجية أو فئات أو أفراد خاضعين لسيطرة تلك الأطراف من الاستفادة من استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية على حساب البلد؛
- وجوب عدم استخدام الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية كحافز لإطالة أمد النزاع الدائر في البلد من جانب أي دولة أو فئة أو فرد؛
- وجوب عدم استخدام الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تمويل النزاع الدائر في البلد من جانب أي أطراف خارجية أو فئات أو أفراد خاضعين لسيطرة تلك الأطراف؛

- وجوب استغلال هذه الموارد بطريقة مشروعة وعلى أساس تجاري عادل لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها.

"ويشكر مجلس الأمن فريق الخبراء على توصياته بشأن الجوانب المؤسسية والمالية والتقنية لهذه المسألة، وعلى المشورة التي أسداها بشأن التدابير الممكنة التي يفرضها مجلس الأمن. ويؤكد المجلس مرة أخرى على تأييده لاتفاق لوساكا بشأن وقف إطلاق النار، وعلى التزامه باتخاذ أي تدابير مناسبة للمساعدة في وضع حد لنهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعما لعملية السلام، بمجرد أن يتأكد له من أن هذه التدابير لن تكون لها آثار سلبية خطيرة ويتعذر تلافيها على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المأساوية السائدة في البلد.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية مواصلة رصد الحالة فيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والصلة بين استغلال هذه الموارد واستمرار الصراع، من أجل ممارسة الضغط اللازم لوضع حد للنهب غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك استغلال مواردها البشرية، بشكل يضير بمصالح الشعب الكونغولي وعملية السلام.

"لذا، فإن مجلس الأمن، وقد استمع إلى الآراء التي أُبديت في المناقشة المفتوحة التي أجريت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، يطلب إلى الأمين العام تمديد ولاية فريق الخبراء لمدة ستة أشهر يقوم الفريق في نهايتها بتقديم تقرير إلى المجلس، على أن يقوم بعد ذلك بتقديم تقرير مرحلي مرة كل ثلاثة أشهر.

"وينبغي أن تتضمن التقارير المقبلة لفريق الخبراء العناصر التالية:

- تقرير مستكمل يحتوي على البيانات ذات الصلة وعلى تحليل للمعلومات الإضافية المستقاة من جميع البلدان المعنية، بما في ذلك بصفة خاصة البلدان التي لم تقم حتى الآن بتزويد الفريق بالمعلومات المطلوبة؛

- تقييم للتدابير الممكنة التي يستطيع المجلس اتخاذها، بما في ذلك التدابير التي أوصى بها الفريق في تقريره (S/2001/357) وفي إضافة هذا التقرير (S/2001/1072)، للمساعدة في وضع حد لنهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع مراعاة ما لهذه التدابير من آثار على تمويل الصراع وآثارها المحتملة على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- توصيات بشأن تدابير محددة يمكن اتخاذها من جانب المجتمع الدولي، دعما لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بالعمل عن طريق المنظمات والآليات الدولية القائمة وهيئات الأمم المتحدة، لمعالجة القضايا التي وردت في التقرير وإضافته؛
- توصيات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها من جانب بلدان العبور وكذلك المستخدمين النهائيين من أجل المساهمة في وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية التي يوليها لاستمرار الفريق في التعاون رفيع المستوى مع جميع الجهات المعنية في الكونغو، الحكومية وغير الحكومية معا، في جميع أنحاء إقليم البلد.

”ويحث مجلس الأمن مرة أخرى الحكومات المذكورة في التقارير السابقة على إجراء تحرياتها الخاصة، وعلى التعاون التام مع فريق الخبراء وعلى القيام، على أساس الأولوية، باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لكافة أشكال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من قِبَل رعاياها أو أي جهات أخرى خاضعة لسيطرتهم، وعلى إبلاغ المجلس بذلك. ويهيب مجلس الأمن أيضا بالبلدان التي لم تقم بعد بتزويد الفريق بالمعلومات المطلوبة أن تفعل ذلك على أساس الأولوية“.